محصول القمح فى ١٩٥٣ وسياسة العام القادم

للمهندس الزراعى الدكتور عبد الرزاق صدقى وزير الزراعة

أعد المهندس الزراعى الدكتور عبد الرزاق صدقى وزير الزراعة المذكرة التالية عن حالة محصول القمح لعام ١٩٥٣ والجهود التى بذلت فى سبيل زيادة إنتاجه والسياسة التى وضعت للموسم القادم ويسر الفلاحة نشر هذه المذكرة . المحرر

عينت مساحة القمح فى هذا العام بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ وهو سلسلة من تشريعات يتوالى صدورها سنويا منذ سنة ١٩٤٢ / ١٩٤٣ لتعيين مساحة القمح توفيراً للانتاج المحلى منه .

والقانون يقضى بزراعة القمح بنسبة لا تقل عن ٣٠ ٪ من حيازة الزارع فى المنطقة الشمالية من الوجه البحرى و٤٠ ٪ فى باقى الجهات . وتطبيقا لهذه النسب تكون مساحة القمح ١,٧٣٥,٤٦١ فدانا ولكن الزراع توسعوا فى زراعة القمح فبلغت مساحته ١,٧٩٠,٣٢٣ فدانا أى بزيادة قدرها ٥٤,٨٦٢ فدانا .

والقانون فى هذا العام لا يختلف عنه فى العام الماضى إلا فى النسبة المحددة للمنطقة الشمالية من الوجه البحرى حيث كانت فى العام الماضى ٣٠ ٪ قمحاً وشعيراً بحيث لا تقل نسبة القمح عن ٢٠ ٪ أما فى هذا العام فكانت نسبة القمح ٣٠ ٪ دون تعيين مساحة الشعير ، ومع ذلك فقد زادت جملة مساحة القمح فى هذا العام عن العام الماضى زيادة كبيرة بلغت ٣٨٨,٣١٨ فدانا حيث كانت فى العام الماضى ١,٤٠٢,٠٠٥ فدانا فقط فزادت بنسبة ٢٨ ٪ وتعزى هذه الزيادة إلى الظروف التى لابست زراعة القمح هذا العام حيث صدر قانون بتعيين مساحة القمح بالنسب السابق ذكرها ، وصدر فى نفس الوقت قانون بتحديد مساحة القطن بحيث لا تزيد عن ٣٠ ٪ من حيازة الزارع ، وصدر قرار من الحكومة برفع سعر القمح إلى

٥٠٠ قرش للاردب من القمح الهندى و٤٨٠ قرشاً للاردب من القمح البلدى أى بزيادة قدرها ١٨٠ قرشاً عن أسعار العام الماضى . ولم يكن مجرد إصدار قانونى تعيين مساحة القمح وتحديد مساحة القطن ، وقرار الحكومة برفع سعر القمح هو العامل على التوسع فى زراعة القمح إلى هذا الحد ، بل كان مرجعه إلى شعور الزراع بهيبة الحكومة القائمة من ناحية جدية تنفيذ القوانين واطمئنانهم إلى التزامها بالقرار الذى صدر برفع السعر .

توفير التقاوى اللازمة للزراعة .

بدأ ميل الزراع واضحاً من أول الموسم للتوسع فى زراعة القمح ، ولكن واجهت بعضهم صعوبة كادت تقضى على الأمل فى زيادة مساحة القمح ، ذلك أنه فى موسم الزراعة تبين نقص فى كميات التقاوى اللازمة للزراعة ، لأن كثيراً من الزراع الذين اعتادوا الاحتفاظ بالتقاوى من ناتج زراعاتهم قد قاموا بتسليم جميع محصولهم إلى الحكومة فى العام الماضى طمعاً فى العلاوة التى قررتها وقدرها ٨٠ قرشاً عن كل إردب لمن يسلم الحيازة مضافا إليها ما لا يقل عن ٢٠ ٪ وكان من نتيجة هذا القرار أن ورد كثير من الزراع جميع محصولهم ولم يحتفظوا بالتقاوى اللازمة . فلما تبينت وزارة الزراعة هذه الحال سارعت بالاتفاق مع وزارة التموين على تخصيص بعض اللوطات المخزنة فى شون البنوك من قمح التموين لذمة استعمالها فى التقاوى بعد فحصها ظاهرياً وتبين صلاحيتها . وقد شكلت الوزارة لجاناً من موظفى الأقسام الفنية المختصة وتفاتيش الزراعة ومندوبين عن وزارة التموين و بنك التسليف الزراعى لتحديد اللوطات وفحصها ، وأمكن بهذه الإجراءات حجز ١١٣,٠٠٠ إردب فى مختلف المديريات وزع منها فعلا لذمة التقاوى ٤٨,٨٠٣ إردب تزرع ما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ فدان .

تعميم التقاوى المنتقاة :

استمرت وزارة الزراعة فى تنفيذ برنامج قانون تعميم التقاوى المنتقاة ، وقد نفذ هذا العام فى مراكز السنبلاوين وطلخا وقليوب وديروط والقوصية . وتبلغ مساحة القمح فى هذه المراكز ٨٨,٠٨٧ فداناً ، وبلغت كميات تقاوى القمح التى وزعتها الوزارة فى هذه المراكز ٣٨,٨٤٢ إردباً منها ٣٠,٣٥٠ إردباً من الأصناف الهندية و ٨٤٩٢ إردباً من الأصناف البلدية ، وكان مقدار ما وزع من هذه الكميات نقداً ٣٢,٥٠١ إردب و بالبدل ٦٣٤١ إردباً .

الارشاد :

بدأت الوزارة فى هذا العام بوضع خطة للارشاد الزراعى ، فشكلت لجانا من موظفى الأقسام الفنية بالوزارة قامت بحملات إرشادية فى المواسم الزراعية للادلاء بأحدث البيانات والإرشادات الزراعية إلى موظفى الزراعة بالأقاليم فى اجتماعات عقدت لهم بتفاتيش الزراعة ، وعلى هؤلاء أن ينقلوها بدورهم إلى الزراع . وكانت اللجان بعد الانتهاء من مرورها الأول فى المناطق المحددة لها تعود لترى مدى استجابة الزراع لهذه الإرشادات وذلك بالاتصال المباشر بهم .

وقد قامت أول حملة إرشادية مكونة من خمس لجان إبان موسم تسميد القمح ، اختصت كل لجنة بمنطقة تشمل عدة مديريات وشكلت كل لجنة من إخصائيين فى تربية النباتات والتجارب الزراعية والكيمياء والأمراض النباتية والحشرات . وقد أعقبتها حملة إرشادية ثانية قبيل نضج المحصول للارشاد إلى وسائل الحصاد و إعداد المحصول وتشجيع المتفوقين من المنتجين والحصول من نتائجهم على أكبر قدر من التقاوى للزراعة القادمة ضمن مشروع تعميم التقاوى المنتقاة .

ولقد تبين نجاح هذه الحملات الإرشادية عند مرور اللجان فى الدورة الثانية لها ، ولهذا قررت الوزارة إيفاد هذه الحملات تباعاً فى جميع المواسم .

التسميد :

كانت كميات الأسمدة الكيماوية متوافرة فى موسم الزراعة الشتوية ، ولكن كثيرا من الزراع المستأجرين لاقوا عقبات كبيرة فى سبيل الحصول على ما يلزمهم من الأسمدة اللازمة لزراعة القمح ، ذلك لأن ملاك الأراضى تخلوا عن إمدادهم بها . ولما شعرت وزارة الزراعة بذلك عملت على تذليل هذه العقبة ، لما للتسميد من أثر واضح فى زيادة الإنتاج ، فاتصلت ببنك التسليف الزراعى والتعاونى للعمل على تيسير حصول الزراع على الأسمدة اللازمة لهم واتفقت معه على أن يكون التسليف على المحاصيل عينياً فتصرف لهم التقاوى والأسمدة ضمن السلف المطلوبة . وشكلت الوزارة لجنة لدراسة الحالة ، فعقدت اجتماعاً بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ دعت إليه ممثلين لمجلس الدولة و بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، وقد تقدمت اللجنة بالاقتراحين الآتيين :

أولا — تسهيل التعامل مع عملاء البنك برفع بعض القيود التى يشترطها للتعامل بسبب تأخرهم فى تسديد ما عليهم من مطلوبات متأخرة .

ثانيا — تسهيل التعامل مع أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية عن الأطيان التى فى حيازتهم بطريق الإيجار اكتفاء بضمان مجلس إدارة الجمعية دون التمسك بضمان الملاك .

وقد وافقت الوزارة على اقتراحى اللجنة وكتبت بهما إلى البنك وطلبت إليه تيسير حصول الزراع على حاجاتهم من الأسمدة الكيماوية لزراعاتهم القمحية ، وأصدرت الوزارة بياناً بذلك نشر على الزراع .

وكان من نتيجة تنفيذ البنك لهذه الرغبات أثر حسن فى زيادة كميات الأسمدة الموزعة من البنك بالأجل لزراعة القمح ، فبلغ ماوزع فى الموسم الشتوى ١٩٥٢/١٩٥٣ مقدار ٣٨٫٧١٤ طناً مقابل ٢٦٫٠٧٧ طناً وزعت فى الموسم السابق أى بزيادة قدرها ٤٨٪

وبذلك تيسر للزراع أن يحصلوا على ما يلزمهم من الأسمدة وأن يضعوا لزراعة القمح الكميات الكافية بالمقررات المعتادة .

زراعة القمح :

بدئ بالزراعة فى أواخر أكتوبر ونشطت خلال شهر نوفمبر، وفى آخره أوشكت على الانتهاء فى الوجه البحرى . وكانت تجرى فى الزراعات المتأخرة و بعض العامة فى الوجه القبلى واعتبرت منتهية فى أغلب المديريات فى النصف الأول من ديسمبر، وتمت الزراعات المتأخرة فى باقى المديريات فى النصف الثانى من ديسمبر ، وتعتبر زراعة القمح فى هذا العام متقدمة عن العام الماضى بنحو خمسة أيام .

أطوار نمو المحصول :

كان الجو بوجه عام خلال موسم الزراعة ملائماً للانبات والنمو، وذلك فى شهرى نوفمبر وديسمبر، غير أن البرودة اشتدت فى أواخر ديسمبر وفى شهر يناير مما أدى إلى بطء النمو واصفرار أوراق بعض النباتات وجفاف أطرافها خصوصاً فى الزراعات المتأخرة والأراضى الضعيفة . و بدأ ظهور طرد السنابل فى شهر يناير فى مساحات محدودة فى الأراضى المبكرة والضعيفة في مصر العليا وفى الوجه البحرى، كما لوحظ أن بعض زراعات الصنف الهندى طردت سنابلها مبكراً عن العام الماضى ثم صادفتها برودة الجو خلال الشهر المذكور فكان لها تأثير سيء على هذه الزراعات وكانت هذه الظاهرة أكثر وضوحاً فى الزراعات المبكرة فى شمال الدلتا وأكثر انتشاراً فى الأراضى الضعيفة عنها فى الأراضى القوية .

ثم تحسن الجو فى شهر فبراير فنشط النمو واطرد تكوّن السنابل فى الزراعات المبكرة والعامة ، و بدأ تكون الحبوب فى بعض الجهات .

وفي شهر مارس استمرت ملاءمة الجو للمحصول وكان يميل إلى البرودة، و بذلك

لم يكن ملائماً لانتشار مرض الصدأ الاسود، وأصبح تكوين الحبوب عاماً، و بدأت الزراعات المبكرة فى مصر العليا فى النضج وتم طرد السنابل فى الزراعات المتأخرة .

وفى شهر أبريل تقدم نضج المحصول فى الوجه البحرى ومصر الوسطى ونشط الحصاد فى مصر العليا وكان لاعتدال الجو وملاءمته للمحصول أثر حسن عوض بعض ما صادفه من برودة الجو التى صادفت المحصول خلال شهر يناير .

وفى شهر مايو تم الحصاد فى مصر العليا عدا مساحات قليلة فى مديريتى أسوان وأسيوط . واعتبر الحصاد منتهياً فى جميع المناطق فى شهر يونيه .

أثر الجو فى النمو والانتاج :

للجو تأثير كبير على زراعة القمح ، وخصوصاً فى الطور الأول من النمو ، فقد أثبتت الأبحاث أن حرارة شهر نوفمبر لها تأثير قوى على كمية المحصول ووجد أيضا أن العلاقة بين حرارة شهر نوفمبر وكمية المحصول علاقة عكسية بمعنى أنه إذا هبطت الحرارة فى نوفمبر كان المحصول وافراً والعكس بالعكس — و إن كانت هذه الظاهرة غير متوقعة — ولكن الأبحاث تدل على أن هبوط الحرارة يسبب « تقسية » للنباتات فى طورها الأول وهذه التقسية تجعل النباتات بعد اعتدال الجو أقوى نمواً وأوفر محصولا . وقد وجد أن هذه الظاهرة صحيحة عند تطبيقها على مقدار المحصول السنوى وعلى حرارة نوفمبر وذلك فى السنين السابقة منذ موسم ١٩٢٣/١٩٢٤ إلى الآن .

و إذا قسنا درجة حرارة نوفمبر فى هذا الموسم بمثيلتها فى الموسم الماضى نجد أنها لا تختلف عنها كثيراً .

الآفات :

١ — أمراض الصدأ :

يعتبر الصدأ بأنواعه أشد الآفات إضراراً بمحصول القمح ، ويصاب القمح بثلاثة أنواع من الصدأ هى :

(ا) الصدأ الأسود (ب) الصدأ الأصفر (ج) الصدأ البرتقالى

وهى تسبب للقمح خسائر كبيرة سنوياً وأخطر هذه الأمراض هو الصدأ الأسود « صدأ الساق » إذ أنه يصيب الساق فتموت أنسجته و بذلك يمنع وصول الغذاء إلى الحبوب فتضمر و يقل المحصول. وهو يصيب الأقماح الهندية ، أما الأقماح البلدية فمقاومة له . ويلى هذا المرض فى الأهمية الصدأ الأصفر ، وهو يصيب الأقماح البلدية بكثرة ، والهندية بقلة . أما الصدأ البرتقالى فانه كان إلى عهد قريب قليل الأهمية الاقتصادية ولكنه بدأ فى الانتشار فى السنتين الأخيرتين نظراً للتوسع فى زراعة الأصناف القابلة للاصابة به مثل « جيزة ١٣٩ » وملاءمة الظروف الجوية لانتشاره ، وهو يصيب أيضاً الأقماح البلدية .

والصدأ الأسود يلائمه الجو الدافئ « ٢٠ — ٢٥° م » الرطب ، أما الصدأ الأصفر والصدأ البرتقالى فيلائمهما الجو البارد « ١٠ — ٢٠° م » الرطب .

ويمكن تقسيم مصر إلى ثلاث مناطق بالنسبة لتأثرها بأصداء القمح : المنطقة الأولى ، وهى الصعيد « من أسيوط إلى أسوان » وفيها الإصابة بالصدأ قليلة جدا لا تأثير لها على المحصول إلا فى صنف الدكر حيث يشتد عليه الصدأ الأصفر فى بعض السنين . والمنطقة الثانية هى مصر الوسطى « من الجيزة إلى المنيا » والصدأ فيها قليل وتأثيره على المحصول طفيف فى معظم السنين . أما المنطقة الثالثة وهى الدلتا حيث الجو رطب فتعتبر أهم هذه المناطق تأثراً بالصدأ وخاصة فى منطقة شمال الدلتا .

وفيما يلى مدى انتشار الصدأ فى هـذا العام وأثره على المحصول ومقارنا بما كان عليه فى العام الماضى :

(ا) الصدأ الأسود :

من المعتاد أن هذا المرض يبـدأ ظهوره فى مصر فى أوائل مارس ويأخذ فى الانتشار فى آخر الموسم، ولـكن فى هذا العام كان شهر مارس غير ملائم لهذا المرض إذ كان الجو فيه بارداً جافاً فى حين أن هذا المرض يحتاج إلى جو دافىء رطب، وعلى ذلك لم يبدأ ظهور هذا المرض بصفة واضحة إلا فى شهر أبريل ، لذلك كانت الفترة المساعدة على انتشاره قصيرة فكانت الأضرار قليلة بلغت نحو ٦٪ فى الأصناف الهندية بالوجه البحرى .

أما فى العام الماضى فكان شهر مارس ملائما للصدأ الأسود ، ولـكن جاءت موجة حرارة شديدة فى شهر أبريل وقفت انتشار المرض فلم يتجاوز الضرر ٥٪ فى الأقماح الهندية بالوجه البحرى.

(ب) الصدأ الأصفر :

لم تـكن له أهمية تذكر هـذا العام بعكس العام الماضى حيث كان شديد الوطأة على الأقماح البلدية فى جميع الجهات ، إذ أن الإصابة به هذا العام طفيفة جداً فى جميع أنحاء الجمهورية فيما عدا مديرية قنا حيث انتشر على القمح الذكر والأقماح الهندية وكانت إصابته بهذه الأصناف بين متوسطة وشديدة ، وتقدر الخسارة منه فى هذه المديرية بنحو ٥٪

(ج) الصدأ البرتقالى :

لم تكن لهذا المرض أهمية اقتصادية تذكر فى السنين السابقة، ولـكنه انتشر هذا العام بصفة واضحة وكان أكثر انتشاره على الأصناف البلدية والصنف جيزة ١٣٩

أما الأقماح الهندية الأخرى فكانت اصابتها أقل نسبياً ويقدر متوسط الخسارة من هذا المرض فى الأقماح البلدية فى الوجه البحرى بنحو ٤ ٪ وفى الأقماح الهندية بنحو ٢ ٪ أما فى الوجه القبلى فان انتشار هذا المرض كان محدوداً .

هذا ونورد فيما يلى مقارنة بالأضرار والخسائر التى سببتها الأصداء لمحصول القمح فى هذا العام والعام الماضى، وهى تعتبر عادية فى السنتين ، ومن الملاحظ أن الاصابة بالأصداء كانت طفيفة فى العامين المذكورين فى مصر الوسطى ومصر العليا ، ولذلك فان البيانات التالية قاصرة على الأضرار والخسائر فى محصول الوجه البحرى :

نوع الصدأ سنة ١٩٥٢	أصناف القمح	النسبة المئوية للخسارة بالوجه البحرى	تقدير جملة الخسارة فى المحصول بالأردب
الصدأ الأسود	هندى وسبرك وطوسون وطليانى	٥	٨٦٠٠٠
الصدأ البرتقالى	بلدى وهندى	١	٣٩٠٠٠
الصدأ الأصفر	بلدى	٧	١١٠٠٠٠
	هندى	١	١٧٠٠٠
	جملة الخسارة سنة ١٩٥٢		٢٥٢٠٠٠
سنة ١٩٥٣			
الصدأ الأسود	هندى وسبرك وطوسون وطليانى	٦	١٥٤٠٠٠
الصدأ البرتقالى	الأصناف الهندية	٢	٧٧٠٠٠
	الأصناف البلدية	٤	٨٨٠٠٠
الصدأ الأصفر	هندى ودكر فى مديرية قنا	٥	١٨٠٠٠
	جملة الخسارة سنة ١٩٥٣		٣٣٧٠٠٠

ونظراً لاختلاف جملة المحصول فى السنتين فإن نسبة الخسارة فى سنة ١٩٥٣ تقدر بنحو ٣ر٣ ٪ من جملة المحصول ، وفى سنة ١٩٥٢ بنسبة ٥ر٣ ٪

٢ — امراض التفحم :

وجد التفحم اللوائى فى جميع الجهات فى هذا العام وكانت نسبة الاصابة تتراوح ما بين ٣ر٠ — ١٠ ٪ على الأقماح الهندية بمتوسط قدره ١ر٥ ٪

كذلك وجد التفحم السائب فى جميع الجهات على الأقماح البلدية بنسبة تتراوح ما بين ٥ر٠ — ٣ ٪ بمتوسط قدره ١ ٪ وعلى الأقماح الهندية بنسبة ١ر٠ — ٢ ٪ بمتوسط قدره ٢ر٠ ٪

وتعتبر الإصابة بأمراض التفحم على القمح فى هذا العام عادية ، وقد كانت كذلك فى العام الماضى .

٣ — الدودة القارضة:

أصيبت مساحات محدودة فى مديرية البحيرة بالوجه البحرى وفى بعض مديريات الوجه القبلى وأجرى علاجها بالطعم السام والرى بالماء والغاز .

أما فى العـــام الماضى فكانت الإصابة منتشرة فى بعض الحياض بمديريات أسيوط وجرجا وقنا ، وكانت شديدة فى بعضها ومتوسطة وخفيفة فى الأخرى .

تقدير الانتاج :

أذاعت الوزارة تقديرها النهائى لمحصول القمح فى أول أغسطس سنة ١٩٥٣ ويتضح منه أن جملة المساحة المزروعة قمحاً وجملة الانتاج ومتوسط محصول الفدان هى كما يلى مقارنة بما كانت عليه فى العام الماضى وما يقابلها فى متوسط السنوات الخمس الماضية :

السنة	المساحة	متوسط محصول الفدان	جملة المحصول
	فدان	اردب	اردب
١٩٥٣	١٧٩٠ ٣٢٣	٥ر٧٦	١٠٣١١ ٠٠٠
١٩٥٢	١٤٠٢ ٠٠٥	٥ر١٨	٧٢٦٠ ٠٠٠
متوسط ١٩٤٨ — ١٩٥٢	١٤٤٠ ٦٩٨	٥ر١٥	٧٤١٨ ٠٠٠

وفيما يلى بيان بأصناف القمح المزروعة فى هذا العام ومساحة كل صنف وجملة محصوله ومتوسط محصول الفدان وما يقابل ذلك فى العام الماضى :

صنف القمح	١٩٥٣			١٩٥٢		
	المساحة	متوسط محصول الفدان	جملة المحصول	المساحة	متوسط محصول الفدان	جملة المحصول
	فدان	أردب	إردب	فدان	إردب	إردب
بلدى	٦٢١٣٥٥	٥ر٥٥	٣٤١٥٨٠٤	٥٥٢٠١٠	٤ر٩٤	٢٧٢٤٧٢٨
هندى	٨٦٣٥٣٢	٥ر٩٨	٥١٦٢٢٥٩	٦٦٤٩٥٣	٥ر٣٢	٣٥٣٩٧٣٨
جيزة ١٣٩	٢١١٦٥٠	٥ر٥٢	١١٦٧٥٦٠	١٠١٢٠٢	٥ر٢٨	٥٣٤٤٥٩
مختار	٣٠٧٦١	٤ر٦٥	١٤٢٩٧٧	٣٢٧٨٧	٤ر٢٥	١٣٩٢٦٤
طوسون	٤٣٥٧٦	٦ر٨٩	١٦٢٤٤٤	١٤٠٣٨	٦ر٢١	٨٧٢٣٥
مبروك	٢٢٨٠٣	٦ر١٥	١٤٠١٧٥	٢٢٢٥٩	٦ر١٧	١٣٧٤٢٦
طلياني	١٠٩١٦	٧ر٣١	٧٩٧٥٤	١٣٨١٦	٦ر٦٤	٩١٧٨٢
جيزة ١٣٥	٤٦٤٧	٧ر٥١	٣٤٨٩٥	٥٥٦	٧ر٠٢	٣٩٠٥
اصناف اخرى	١٠٨٣	٤ر٩٠	٥٣٠٣	٣٨٤	٤ر٨٧	١٨٧٠
الجملة	١٧٩٠٣٢٣	٥ر٧٦	١٠٣١١١٧١	١٤٠٢٠٠٥	٥ر١٨	٧٢٦٠٤٠٧

ويعتبر رقم جملة المحصول فى هذا العام قياسياً لم تبلغه مصر فى أية سنة من جميع السنوات الماضية كما أن رقم المساحة يعتبر قياسياً إذ لم تتجاوزه إلا المساحة المزروعة فى سنة ١٩٤٣ حيث بلغت ١٩١٧٤٢٢ فدانا . أما متوسط محصول الفدان ومقداره ٥٫٧٦ إردبا فإنه يفوق متوسط السنوات العشر الأخيرة بمقدار ٢١ ٪ و إذا استبعد من هذه السنوات العشر الخمس السنوات الأولى واقتصرت المقارنة على السنوات الخمس الأخيرة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٢ باعتبارها سنوات طبيعية بعد زوال عوامل الحرب فان متوسط محصول الفدان فى هذا العام يزيد عنها بمقدار ١٢ ٪ وترجع أسباب زيادة متوسط محصول الفدان فى هذا العام بصفة عامة إلى ملاءمة الأحوال الجوية أثناء طرد السنابل وتكوين الحبوب ونضجها و إلى عدم تأثر المحصول نسبياً بالآفات القطرية والحشرية وعناية الزراع بالخدمة والتسميد . يضاف إلى هذا أثر الحملات الإرشادية التى بدأت بها الوزارة فى هذا العام والتى ينتظر أن تكون لها نتائج حسنة فى المستقبل .

السياسة القمحية للعام القادم ١٩٥٣ — ١٩٥٤

تعيين مساحة القمح :

إن ظروف التموين لا زالت تدعو إلى استمرار الحكومة فى تنفيذ سياستها التى تهدف إلى الاكثار من إنتاج القمح محلياً توفيراً لمطالب الاستهلاك ورغبة فى الحد من الاستيراد .

وقد استطلعت وزارة الزراعة فى هذا العام رأى لجنة التموين الوزارية العليا فى استمرار العمل فى السنة الزراعية القادمة ١٩٥٣ — ١٩٥٤ بأحكام المرسوم بقانون الخاص بتعيين مساحة القمح . وقد وافقت اللجنة على رأى وزارة الزراعة باصدار تشريع باستمرار العمل بهذا القانون فى العام القادم ، ويقضى هذا القانون بزراعة القمح بنسبة لا تقل عن ٣٠ ٪ من حيازة الزراع فى المنطقة الشمالية من الوجه البحرى و ٤٠ ٪ فى باقى الجهات .

رفع مستوى الانتاج القمحى :

بمـا أن التقاوى النقية الممتازة لها الأثر الأول فى زيادة الإنتاج فقد أعدت الوزارة برنامجاً لرفع مستوى إنتـــاج القمح وتقدمت به إلى المجلس الدائم لتنمية الانتاج تمهيداً للبدء فى تنفيذه ابتداء من هذا العـــام ويشتمل على برنامج لتعميم التقاوى المنتقاة كوسيلة لرفع الإنتاج ويتم تنفيذ هذا البرنامج فى خلال ثلاث سنوات، والوسائل التى تشير الوزارة إلى اتباعها هى :

١ — توفير السلالات الحديثة من أصناف القمح الوفيرة الغلة .

٢ — تدبير التقاوى اللازمة لتعميم التقاوى المنتقاة .

٣ — تركيز أصناف القمح فى المناطق الملائمة بها .

وقد أحال المجلس مذكرة وزارة الزراعة الخاصة بهذا الموضوع على لجنة التوسع الزراعى فوافقت على مقترحات الوزارة ، ووافق المجلس على قرارات اللجنـة . وقد بدأت الوزارة فى تنفيذ البرنامج بالسبل الآتى بيانها :

توفير السلالات الحديثة من أصناف القمح :

كان لنتيجة الأبحاث التى تقوم بها الوزارة فى استنباط أصناف القمح أن وفقت إلى الحصول على أصناف تمتاز بجودة نوعها ووفرة محصولها أو مقاومتها لبعض الأمراض الفطرية المنتشرة . ويجرى إكثار هذه الأصناف على نطاق محدود فى مزارع الوزارة. وقد اتخذت الوزارة الاجراءات للتوسع وزيادة المقادير التى تعدّ من هذه السلالات لإمكان إكثارها على نطاق واسـع وتعميم نشرها فى أقصر وقت ، وأعد قسم تربية النباتات برنامجاً عن عام ١٩٥٣ـ١٩٥٤ لزيادة السلالات المنتخبة من الأصناف الجارى توزيعها بمعرفة الوزارة بمقدار أربعة أمثال ما كان متبعاً من قبل للتمشى مع السياسة الجديدة لتعميم التقاوى المحسنة فى أقصر فترة ممكنة .

تعميم التقاوى المنتقاة :

إن المصادر الموجودة فى الوقت الحالى لإمداد الزراع بالتقاوى النقية محدودة ولا يزيد ما تعده من التقاوى عن ١٠٪ من احتياجات البلاد ، لذلك فان قانون تعميم التقاوى المنتقاة النافذ الآن والصادر فى سنة ١٩٤٦ ينفذ سنوياً فى بضعة مراكز فى حدود المقادير التى تتمكن الوزارة من إعدادها على أساس الاعتمادات المالية التى تعتمد لهذا الغرض .

ولما كانت السياسة التقدمية الحالية تتطلب تعميم التقاوى النقية فى جميع البلاد فى فترة قصيرة من الزمن فقد وضعت الوزارة فى برنامجها الذى سينفذ ابتداء من هذا العام السبل لتدبير الكميات اللازمة من التقاوى المنتقاة على النحو الآتى :

١ — تدبير ٢٠٠,٠٠٠ إردب تكفى لزراعة ٤٠٠,٠٠٠ فدان فى السنة الأولى ١٩٥٣-١٩٥٤

٢ — تدبير ٥٠٠,٠٠٠ إردب تكفى لزراعة ١,٠٠٠,٠٠٠ فدان فى السنة الثانية ١٩٥٤ - ١٩٥٥

٣ — تدبير ٨٠٠,٠٠٠ إردب تكفى لزراعة جميع مساحة القمح المنتظرة زراعتها فى السنة الثالثة ١٩٥٥ - ١٩٥٦

وتوزع التقاوى على الزراع بسعر يتقارب مع سعر القمح التجارى ، و بذلك تتحمل الحكومة الفرق بين التكاليف الفعلية لإعداد الاردب وسعر بيعه للزراع شجيعاً لهم على استعمال هذه التقاوى المنتقاة ذات الإنتاج العالى دون تضرر من الناحية المالية .

وقد وقع الاختيار على ستة عشر مركزاً للتوزيع على زراعها فى هذا العام وهى لقاس ،وشر بين،و بيلا، كفر الشيخ ، وفارسكور، وميت غمر، و بلبيس، ومنيا القمح ابشواى ، وأبنوب ، وأسيوط ، ومنفلوط ، وسوهاج ، وطما ، وطهطا ، والمراغة .

ولما كانت المقادير التي يمكن للوزارة إعدادها فى هذا العام من ناتج مزارعها ومن حقول متعاقدى قسم الإكثار نحو ١٠٠,٠٠٠ إردب فقط أى نصف الكمية المقرر تدبيرها فى العام الأول للبرنامج فقد اقتضى الأمر البحث عن مصادر أخرى لتكملة المقادير المطلوبة واتبع النظام الآتى :

(ا) حصر زراعات القمح فى مناطق الانتاج العالى التى تزيد كل مساحة منها عن ٢٥ فداناً فى قطعة واحدة أوفى قطعتين متجاورتين على ألا تتخللها أصناف مغايرة مع تقصى مصدر التقاوى التى زرعت بها وصنفها .

(ب) الإشراف على هذه الحقول واختيار النقى منها والخالى من الأمراض الفطرية وحث أصحابها على العناية بإعداد المحصول الناتج ثم فحصه بمعرفة قسم فحص البذور .

وتشجيعاً لأصحاب هذه الحقول قررت الوزارة إعطاءهم علاوتين بالإضافة إلى الأسعار الرسمية إحداها علاوة التموين المقررة بمعرفة وزارة التموين وهى ١٢ قرشاً عن كل نصف قيراط نظافة، والثانية علاوة نظافة التقاوى وهى تتراوح بين ١ و١٠ ٪ بحسب درجة نظافة المحصول، وقد أثمرت الدعاية لهذا المشروع فتقدم الكثيرون من الزراع لعرض أقماحهم المعروفة الأصل حتى زادت المقادير المقدمة للفحص عن مقدار ٢٠٠,٠٠٠ إردب المحددة للسنة الأولى من المشروع، وبلغ المقبول فى الفحص حتى يوم ٢٩ أغسطس ٢٤٣,٧٧٥ إردبا بخلاف ٥١٣١٢ أردبا تحت الفحص وخلاف المقادير المنتظر قبولها من اللوطات التى تمت معاينتها وجار إرسال عيناتها للفحص . ولهذا ينتظر أن تبلغ جملة الكميات المقبولة فى الفحص ٣٠٠,٠٠٠ إردب تكفى لزراعة نحو ٦٠٠,٠٠٠ فدان وتدخل ضمن هذه الكميات المقادير الناتجة من مزارع الوزارة ومن حقول متعاقدى الإكثار .

ولما كان المشروع الذى وافق على تمويله المجلس الدائم لتنمية الإنتاج مقصوراً

على ٢٠٠٠٠٠ إردب فقط فقد رأت الوزارة أن تتخذ الإجراءات مع المجلس ومع بنك التسليف الزراعى والتعاونى لتمويل مقدار الـ ١٠٠٫٠٠٠ إردب الإضافية للانتفاع بها فى التقاوى بدلا من تحويلها إلى التموين .

تركيز أصناف القمح فى المناطق الملائمة لها :

لقد ثبت أن بعض أصناف القمح التى أعدتها الوزارة تجود فى بعض المناطق عن البعض الآخر، كما أن بعض الأصناف يقاوم إلى حدّ ما الأمراض الفطرية المنتشرة. من أجل ذلك تعمل الوزارة على توزيع أصناف التقاوى المحسنة على المناطق الملائمة لها فى الوجهين البحرى والقبلى عملا على تركيز إنتاجها فيها ونشر الأصناف التى تقاوم الأصداء فى المناطق الموبوءة . ولما كان من المشاهد أن الصدأ الأسود منتشر بشكل وبائى فى بعض مناطق الوجه البحرى فسيكون هدف الوزارة تعميم الأصناف المقاومة لهذا المرض فى تلك المناطق حتى يمكن الحد من انتشاره . وستكون هذه الاجراءات مدعاة إلى تركيز بعض الأصناف فى بعض المناطق مما يكون مصدراً هاما لإمداد باقى زراع تلك المناطق بالأصناف الملائمة لها .

وفيما يلى بيان بأصناف القمح الملائمة لكل منطقة :

المنطقة الشمالية من الوجه البحرى : جيزة ١٣٩ — بلدى ١١٦

المنطقة الجنوبية من الوجه البحرى والفيوم : جيزة ١٣٩ — مختار — بلدى ١١٦

مديريات الجيزة و بنى سويف والمنيا : مختار — هندى د — طوسون — بلدى ١١٦ (و جيزة ١٣٥ لمديرية المنيا)

أسيوط وجرجا وقنا وأسوان : جيزة ١٣٥ — هندى ذهبى — مبروك — أصناف القمح البلدى الذكر .

إبادة الحشائش بحقول القمح :

من المعروف أن نمو الحشائش بحقول القمح يسبب قلة الإنتاج، إذ تتطفل الحشائش على نبات القمح وتستأثر بغذائه وتزاحمه خلال نموه . ونظراً لما ثبت أخيراً من فائدة استعمال المبيدات الكيماوية فى القضاء على الحشائش القائمة كما أن مفعولها يبقى طول فترة نمو المحصول بما يمنع أو يحد من ظهور حشائش جديدة فقد قررت الوزارة البدء فى تجربة استعمال المبيدات الكيماوية فى إبادة الحشائش وستتوسع الوزارة فى تجارب هذه المبيدات و اختيار الأصلح منها وتعميم نشرها بين مختلف طبقات الزراع ولاسيما أن تكاليف العلاج زهيدة بالنسبة للفائدة التى تعود من استعمالها .

التسميد :

ستعمل الوزارة على توفير الأسمدة الكيماوية فى كل المناطق وتكليف الشركات والهيئات والبنوك التى تتجر فى الأسمدة الكيماوية بعمل دعايات واسعة النطاق بين مختلف طبقات الزراع بالترغيب فى استعمال المخصبات مع التيسير على الزراع ، وذلك بتسهيل البيع بالأجل أو بأقساط ونشر مخازن الأسمدة فى كافة أنحاء البلاد حتى يتمكن كل مزارع من الحصول على حاجته بالقدر الكافى و بأسعار معتدلة .

ولما كانت كميات السماد وميعاد وضعها لها دخل كبير فى استفادة النباتات منها فستقوم الوزارة من جانبها بعمل حملة إرشادية واسعة النطاق لحث الزراع على استعمال المخصبات بالقدر الكافى مع تذليل الصعوبات التى قد يلاقيها بعض الزراع فى الحصول على حاجتهم من الأسمدة .

السدة الشتوية :

إن مدة السدة الشتوية الرسمية المعمول بها فى الوقت الحاضر هى أربعون يوما وقد تصل فى المناطق الشمالية إلى أكثر من خمسين يوما بسبب فتح الترع دفعة واحدة بعد السدة ، والمواعيد الرسمية المقررة للسدة الشتوية هى :

تاريخ الاقفال الجزئى : ٢٥ ديسمبر تاريخ الاقفال الكلى : ٣٠ ديسمبر

تاريخ الفتح الجزئى : ٤ فبراير تاريخ الفتح الكلى : ٩ فبراير

والعوامل التى دعت إلى نظام السدة الشتوية هى عوامل رئيسية لأعمال الرى ليمكن اجراء أعمال التطهيرات وترميم الأعمال الصناعية لشئون الرى، كما أنها ضرورية لإمكان ملء خزان أسوان . وقد حددت مدة السدة الشتوية على أساس الفترة التى يتحمل فيها النبات العطش إلى أطول مدة ممكنة وحددت المواعيد المقررة لها على أساس أن هذه الفترة هى التى لا يحتاج النبات فيها إلى ماء .

ولكن لما كان طول مدة الجفاف أثناء السدة الشتوية له أثر ضار بالمحاصيل الشتوية ، إذ أن الأراضى التى يتمكن أصحابها من تدبير رية لها خلال فترة السدة الشتوية تزيد غلتها بما قد يصل إلى إردب للفدان فى حالة القمح والشعير ، كما أن البرسيم يعطى حشة زيادة والقطن يستفيد إذا ما أمكن تبكير خدمته .

لهذا عملت وزارة الزراعة على الاتصال بوزارة الأشغال العمومية وطلبت تشكيل لجنة مشتركة من الوزارتين لدراسة وسائل تدبير رية للمحاصيل خلال فترة الجفاف ، وتنظيم مواعيد السدة الشتوية بما يلائم حالة كل منطقة .

وقد استجابت وزارة الاشغال العمومية لطلب وزارة الزراعة وشكلت اللجنة من رجال الرى والزراعة .

وقد قامت اللجنة بدراسة الموضوع وانتهت دراساتها إلى الموافقة على تقصير فترة السدة الشتوية وتقسيم البلاد إلى منطقتين هما :

(ا) المنطقة القبلية ، وتشمل الوجه القبلى ومنطقة جنوب الدلتا : وتبدأ السدة الشتوية فيها يوم أول يناير وتنتهى يوم أول فبراير ومدتها ٣٠ يوما) أى أقل بمدة ١٠ أيام عن فترة السدة الحالية .

(ب) المنطقة البحرية ، وتشمل شمال الدلتا : وتبدأ السدة الشتوية فيها يوم

٥ يناير وتنتهى يوم ١٠ فبراير ومدتها ٣٥ يوما أى أقل بمدة ٥ أيام عن فترة السدة الحالية .

وسيتحقق عند الأخذ بهذه المقترحات ما يأتى :

١ — تنظيم الرى للمساحات الشتوية وتوفيرها فى الأوقات المناسبة مما يترتب عليه تهيئة ظروف أكثر مناسبة لنمو النباتات نمواً طبيعياً خصوصاً فى طور النمو الخضرى.

٢ — إنه مع هذه المواعيد سوف يمكن خدمة زراعة القطن فى مواعيده المناسبة حتى المبكرة منها .

٣ — إن هذه المواعيد لا تتعارض مع خدمة وزراعة الخضر وأشجار الفاكهة .

وقد تقرر وضع اقتراح اللجنة موضع التجربة للعام المقبل ، فاذا ما أسفر عن النجاح أمكن الأخذ به بصفة مستديمة وإلا نظر فى تعديله على ضوء النتائج التى تترتب عليه .

الارشاد :

لما كانت السياسة التقدمية تهدف الى رفع مستوى الإنتاج الزراعى فى شتى نواحيه ، ومن وسائلها الهامة أن تنعكس نتائج البحوث الفنية على الزراعة المصرية بأقصر الطرق وأجداها بالارشاد الزراعى عن طريق الاتصال المباشر بين رجال البحث والتطبيق والزراع ، فقد قررت الوزارة برنامجاً لحملات إرشادية بدأت فى موسم زراعة القمح الماضى وتبعتها حملات إرشادية أخرى فى مواسم زراعة القطن والأرز .

وقد لازم جميع هذه الحملات الارشادية التوفيق والنجاح فى مهمتها ، ولهذا اعتزمت الوزارة التوسع فى البرنامج وايفاد الحملات الارشادية تباعا خلال موسم زراعة القمح القادم وغيره من الحاصلات ولكى تجنى الزراعة المصرية من جراء الصلة الوثيقة المباشرة بين رجال البحث والتطبيق والزراع الفائدة التى تنشدها فى زيادة الإنتاج الزراعى .

المـــــراجع

١ — قوانين تعيين مساحة القمح فى السنوات ١٩٤٣ إلى ١٩٥٣

٢ — الأسعار الرسمية للقمح من سنة ١٩٤٣ إلى ١٩٥٣

٣ — مخابرات وزارة الزراعة مع بنك التسليف الزراعى والتعاونى للتيسير على الزراع للحصول على ما يلزمهم من الأسمدة الكيماوية .

٤ — بيان وزارة الزراعة : تنبيه للزراع بما تم الاتفاق عليه مع البنك بشأن الأسمدة.

٥ — بيانات بنك التسليف الزراعى والتعاونى بكميات الأسمدة الكيماوية الموزعة فى موسم الشتوى هذا العام وزيادتها نتيجة للتسهيلات التى عملت للزراع.

٦ — مذكرة المهندس الزراعى محمد زغلول ، رئيس فرع الفسيولوجيا بقسم تربية النباتات عن متوسط محصول القمح وعلاقته بحرارة الجو فى شهر نوفمبر .

٧ — تقرير المهندس الزراعى الدكتور توفيق عبد الحق، رئيس فرع أبحاث المحاصيل الحقلية بقسم أمراض النباتات عن الخسائر التى سببتها أصداء القمح فى عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٣

٨ — تقارير قسم الإحصاء وتقارير التفاتيش الزراعية عن محصول القمح .

٩ — التقدير النهائى لمحصول القمح سنة ١٩٥٣ والسنوات السابقة .

١٠ — مذكرة وزارة الزراعة للمجلس الدائم لتنمية الإنتاج بشأن رفع مستوى إنتاج القمح .

١١ — تقرير لجنة التوسع الزراعى بالمجلس الدائم لتنمية الإنتاج عن دراسة مذكرة وزارة الزراعة بشأن القمح .

١٢ — محاضر اللجنة المشتركة من رجال الزراعة والرى لدراسة موضوع السدة الشتوية .